

## تقرير مجلس الإدارة حول تطور النشاط في العام ٢٠١٦

### المقدّم إلى الجمعية العمومية للمساهمين

المنعقدة في ١٠ نيسان ٢٠١٧

الإدارة العامة

### حضرات السادة المساهمين،

يطيب لمجلس الإدارة أن يركّب بكم في هذا الاجتماع السنوي الذي تعقده جمعيتكم العمومية العادية من أجل المصادقة على الحسابات السنوية لبنك عودة ش.م.ل، وبالأخص على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر العائدين لسنة ٢٠١٦ والبحث في سائر المواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

لقد حقّق بنك عودة في العام ٢٠١٦ أداءً مؤتياً في مجمل الوحدات في ظلّ استمرار ضبط المخاطر والنفقات التشغيلية العامة وذلك بالرغم من التطورات السلبية في عدد من أسواق تواجده. وأكّدت نتائج العام ٢٠١٦، مرة أخرى، مرونة المجموعة وقدرتها على الصمود، وعلى الحفاظ على نمو ملائم في النشاط والأرباح الصافية بالتوازي مع تعزيز أساسيات البنك ومرونته المالية. وهكذا سجّلت المجموعة نمواً في أرباحها الصافية بعد المؤنات والضرائب بنسبة ١٧% لتوازي ٤٧٠ مليون دولار أميركي في العام ٢٠١٦ مقابل ٤٠٣ مليون دولار أميركي في العام ٢٠١٥. وقد تألّت هذه النتائج بوجه خاص من تعزيز الطاقة الربحية للدعائم الأساسية لنمو المجموعة، لا سيّما في لبنان وتركيا ومصر والوحدات العاملة في الخدمات المصرفية الخاصة، وذلك بعد رصد مؤنات مجمّعة صافية بقيمة ٣١٣ مليون دولار أميركي تدعيماً لنوعية موجودات المصرف. في الوقت عينه، سجّلت الموجودات المجمّعة لبنك عودة نمواً بما نسبته ٥% في العام ٢٠١٦ وتصل هذه النسبة إلى ١٤,٧% إذا استثنينا التأثير السلبى لتدهور سعر صرف كلّ من الجنيه المصري (٥٨%) والليرة التركية (١٨%) خلال العام ٢٠١٦.

وقبل النظر في حسابات العام ٢٠١٦، لا بدّ من استعراض المناخ الاقتصادي والمصرفي العام الذي أثر مباشرة على شروط الاستثمار لدى مصرفنا، يليه عرض لأهم سمات أداء بنك عودة على أساس مجمّع.

### ١ - الأوضاع الاقتصادية والمصرفية الإقليمية

إن المشهد الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث لبنك عودة تواجده مهم، قد طغت عليه في العام ٢٠١٦ التطورات الجيوسياسية من جهة وأسعار النفط المتدنية من جهة أخرى. فتلبّد الأجواء الإقليمية الناشئة

عن الصراعات القائمة في عدد من بلدان المنطقة قد ألقى بظلاله على عامل الثقة بشكل عام. كما وإن انخفاض أسعار النفط قد أرحى بثقله على النشاط الاقتصادي الإقليمي، لا سيما في البلدان المصدرة للنفط، مع تفاوت في تداعياته على البلدان المستوردة للنفط. في ظل هذا المناخ، من المقدر أن النمو الاقتصادي في المنطقة كان متواضعاً في العام ٢٠١٦ وذلك بنسبة ٣,٢%. أما القطاعات المصرفية الإقليمية فقد بقي أداءها متماسياً مع التطورات الاقتصادية بشكل عام، بحيث سجل النشاط المصرفي المجمع نمواً طفيفاً في الودائع بنسبة ٣,٢% في كانون الأول ٢٠١٦ بالمقارنة مع كانون الأول ٢٠١٥. وفي هذا السياق، كان العام ٢٠١٦ متفاوتاً بالنسبة للاقتصادين المصري والتركي، أبرز أسواق تواجد بنك عودة في المنطقة خارج لبنان، واللذان يواجهان في آن واحد فرصاً كامنة وتحديات قائمة. فالواقع أن كلا البلدين يواجهان تحديات اقتصادية محلية، لا سيما على مستوى الضغوط النقدية وما يرافقها من ضغوط على سعر الصرف، ناهيك عن المخاطر الجيوسياسية والأمنية، إنما دون زعزعة الأساسيات الماكرو اقتصادية الصلبة في البلدين بشكل عام. وفي لبنان، نما الاقتصاد اللبناني بوتيرة أعلى بعض الشيء مما كانت عليه في العام السابق، بحيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢% في العام ٢٠١٦، بالتوافق مع آفاق بنمو اقتصادي أسرع في العام ٢٠١٧ عقب التسوية السياسية المحلية الأخيرة في البلاد والتي أدت إلى إتمام الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

#### ١-١ - الظروف التشغيلية في لبنان

في العام ٢٠١٦، لم يخرج الاقتصاد اللبناني من دوامة التباطؤ الذي اتسم به أداءه طوال منتصف العقد المنصرم. وعلى الرغم من النمو المستمر في حركة الاستهلاك الخاص، إلا أن هذا التباطؤ الاقتصادي ارتبط بشكل أساسي بمكوّن الاستثمار الخاص الواهن في ظل حالة من الترقب والتريث في أوساط المستثمرين ساهمت بتأجيل القرارات الاستثمارية الكبرى في البلاد. في هذا السياق، سجلت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوىً متدنياً ناهز ٢٣% في العام ٢٠١٦، وذلك بانخفاض تدريجي من نسبة ٣١% في العام ٢٠١٠ قبيل الاضطرابات الإقليمية. وكان عكاساً للنمو القوي في الاستهلاك الخاص والذي قابله تراجعاً في حركة الاستثمار الخاص، يظهر تحليل الواردات الإجمالية والتي تمثل نسبة ٣٦% من الناتج المحلي الإجمالي أن واردات السلع الاستهلاكية غير النفطية قد ارتفعت بنسبة ٥,٢% في العام ٢٠١٦، في مقابل مراوحة في واردات السلع الاستثمارية خلال الفترة نفسها.

هذا ومع نمو الاقتصاد اللبناني بوتيرة أعلى من تلك المحققة في العامين المنصرمين، فإن المؤشر الاقتصادي العام، الصادر عن مصرف لبنان لشهر كانون الأول من العام ٢٠١٦، قد سجل متوسطاً قدره ٢٨٩,٠ خلال العام ٢٠١٦ وذلك بنمو نسبته ٣,٨% بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠١٥. يجدر الذكر أن متوسط المؤشر الاقتصادي العام كان قد نما بنسبة ٣,٢% في العام ٢٠١٤ وبنسبة ٢,٠% في العام ٢٠١٥. في هذا السياق، توقع مصرف لبنان

نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢٪ في العام ٢٠١٦، وهو على غرار توقعاتنا الخاصة ويتماشي نوعاً ما مع متوسط النمو المسجل خلال السنوات الخمس الماضية، وإن أعلى من النمو الضعيف في العام ٢٠١٥. هذا وفي حين سجل بعض التحسن في الطلب الإجمالي على السلع والخدمات في العام ٢٠١٦، إلا أن الاقتصاد اللبناني لا يزال في دوامة الوهن، مع نسبة نمو أقل بكثير من تلك المسجلة في سنوات الفورة الاقتصادية الممتدة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، حين سجل الاقتصاد الوطني متوسط نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٩٪.

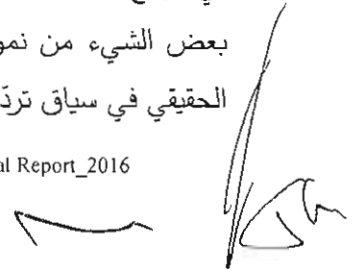
في المقابل، سجل القطاع الخارجي تحسناً ملحوظاً في النشاط جراء النمو المهم في التدفقات المالية بنسبة ٤٤٪ خلال العام ٢٠١٦، ما ولد فائضاً في ميزان المدفوعات بمقدار ١,٢ مليار دولار، عقب عجز لافت في العام السابق. وفي حين استهل العام مع عجز لافت في ميزان المدفوعات في الأشهر الأولى منه، إلا أن عمليات الهندسات المالية من قبل مصرف لبنان شكلت الدافع الأساس لجذب تدفقات مالية ملحوظة في النصف الثاني من العام، مما أدى إلى ارتفاع في صافي الموجودات الخارجية للقطاع المالي بشكل عام.

في ظل هذا المناخ، فإن القطاع المصرفي الذي استفاد من النمو الملحوظ في التدفقات المالية تجاه لبنان، قد سجل نمواً في الموجودات المجمعة بقيمة ١٨,٣ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦، أي ضعف النمو المسجل تقريباً في الفترة المماثلة من العام السابق، والمدفوع بشكل رئيسي بنمو الودائع المصرفية بقيمة ١٠,٩ مليار دولار والتعزيز الملحوظ في الأموال الخاصة. وفي ما يتعلق بتوزيع الودائع بحسب العملات، فقد نمت الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة ٦,٨ مليار دولار، في حين زادت الودائع بالليرة اللبنانية بقيمة ٢,٣ مليار دولار، ما أدى إلى ارتفاع نسبة دولة الودائع إلى ٦٥,٨٪ في كانون الأول ٢٠١٦. يجدر الذكر أن العام ٢٠١٦ كان مريحاً بالنسبة للمصارف اللبنانية، ما عكس منحى المراوحة السائد على صعيد الربحية ومنحى تقلص نسب المردودية على مدى السنوات القليلة الماضية.

### ٢-١ - الظروف التشغيلية في مصر

كان العام ٢٠١٦ متفاوتاً بالنسبة للاقتصاد المصري الذي يواجه في آن واحد فرصاً كامنة وتحديات قائمة. فالبلاد تسير بإصلاحات هيكلية مهمة والتي من المتوقع أن تضمن نمواً سليماً في الاقتصاد على المدى المتوسط. ومع ذلك، فإن مثل هذه الإصلاحات تحمل في طياتها تكاليف آنية، لاسيما على مستوى الضغوط النقدية وما يرافقها من ضغوط على سعر الصرف، إضافة إلى المخاطر الجيوسياسية والأمنية التي ترخي بثقلها بشكل لافت على القطاعات الحقيقية للاقتصاد الوطني.

في الواقع، سجل الاقتصاد المصري نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٨٪ في العام ٢٠١٦، أي أقل بعض الشيء من نمو العام السابق والبالغ ٤,٢٪، ولكنه لا يزال يفوق النمو السكاني العام. ويأتي تباطؤ القطاع الحقيقي في سياق تردي الطلب الخارجي في ظل تراجع الإيرادات السياحية والتدفقات المالية، في حين يستمر الطلب



المحلي في النمو بصورة مؤاتية. وكانعكاس للأداء السياحي الواهن، تراجع عدد السياح بنسبة ٤٥٪ خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠١٦ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي. كما أشارت أرقام ميزان المدفوعات للعام المالي ٢٠١٦ إلى تسجيل عجز قياسي في الحساب الجاري بقيمة ١٨,٧ مليار دولار، بالمقارنة مع عجز بقيمة ١٢,١ مليار دولار في العام السابق.

في ظل هذا المناخ، اتخذت مصر تدابير هيكلية هامة بما في ذلك تعويم الجنيه المصري، إضافة إلى زيادات في أسعار الوقود والطاقة، ضريبة جديدة على القيمة المضافة وزيادات في الرسوم الجمركية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى ارتفاع في معدل التضخم الأساسي في مصر، علماً أنه من المتوقع أن تتحسر الضغوط التضخمية تلك في النصف الثاني من العام ٢٠١٧. يجدر الذكر أن معدل التضخم الأساسي بلغ ٢٤,٣٪ في شهر كانون الأول الفائت، وهو أعلى مستوى له منذ ثماني سنوات. ويجدر الذكر أيضاً أن ارتفاع التضخم له آثار غير مؤاتية على الدخل الحقيقي ما يؤثر سلباً على حركة الاستهلاك بشكل عام.

إن استفحال التضخم يرتبط بلا شك بالمخاوف النقدية، إذ وصل سعر صرف الجنيه المصري إلى ١٨,١١ جنيه للدولار الواحد بحلول نهاية العام ٢٠١٦، مقابل ٧,٨٣ في نهاية العام ٢٠١٥، وذلك في أعقاب القرار المتخذ في ٣ تشرين الثاني الفائت بالانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف العائم. ويأتي هذا التدهور الملحوظ في سعر الصرف على الرغم من تعزيز احتياطات البنك المركزي التي تجاوزت ٢٤,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦ (مقابل ١٦,٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥)، وذلك في أعقاب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى اتفاقيات تمويل مع البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وغيرها.

وعلى الصعيد المصرفي، شهد القطاع مناعةً نسبيةً تجاه الضغوط الماكرو اقتصادية والنقدية في ظل ظروف تشغيلية صعبة. وفي التفاصيل، نمت الموجودات المصرفية بنسبة ٢٦,١٪ (مقيمة بالجنيه المصري) خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٦، في حين نمت الودائع بنسبة ١٦,٢٪ خلال الفترة. في موازاة ذلك، نمت التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة ٢٤,٠٪، مما يشير إلى تنامي فرص الإقراض في اقتصاد يعمل دون طاقته الكاملة. أما الأرباح الصافية للمصارف التسع المدرجة، فقد نمت بنسبة سنوية قدرها ٣٥,٦٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٦ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠١٦. هذا ولا تزال مؤشرات المكانة المالية مؤاتية، مع تسليفات مشكوك بتحصيلها بنسبة ٥,٩٪ من إجمالي التسليفات، وتغطية بالمؤونات بنسبة ٩٩,٠٪ من التسليفات المشكوك بتحصيلها، ونسبة ملاءة بمقدار ١٣,٨٪، ومردود على متوسط الموجودات بنسبة ١,٥٪ ومردود على متوسط الأموال الخاصة بنسبة ٢٤,٤٪. في هذا السياق، لا يزال النشاط المصرفي سليماً في ظل إطار رقابي صارم، بحيث أن الفرص الكامنة في الأفق تتجاوز التحديات القائمة للمصارف العاملة بشكل عام.

## ١-٣ - الظروف التشغيلية في تركيا

خلال العام ٢٠١٦، خضع الاقتصاد التركي لضغوط جمة ولا سيما في القطاع الحقيقي منه، في حين أثبت القطاع المالي عن مناعة نوعاً ما. فتلبّد الأجواء السياسية، وتردي حركة السياحة، ووهن عامل الثقة، ناهيك عن الصدمات الداخلية والخارجية المعاكسة قد أرخت بثقلها على الاقتصاد التركي، بحيث من المقدر أن يكون قد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نسبة ٢,٧% في العام ٢٠١٦، وذلك من نسبة ٤,٠% في العام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالسياحة، فقد انخفض عدد السياح بنسبة ٣٠% في العام ٢٠١٦، في حين بلغ إجمالي الإيرادات السياحية في البلاد ٢٢ مليار دولار خلال العام، أي أقل بقيمة ٩,٤ مليار بالمقارنة مع العام السابق حين كانت تبلغ ٣١,٥ مليار دولار. هذا وعانت تركيا من انخفاض لافت في معدلات إشغال الفنادق بنسبة ٢١% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٦ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٥، وهي أدنى معدل إشغال للفنادق في جميع أنحاء أوروبا مع متوسط قدره ٤٩%. في موازاة ذلك، انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٤٤% في العام ٢٠١٦.

باختصار، ما تأثر سلباً في تركيا هو الطلب الخارجي في مختلف مكوناته من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى محفظة تدفقات الرساميل والإيرادات السياحية، ولكن الطلب المحلي الذي يمثل ٨٠% من إجمالي الطلب لم يتأثر تقريباً بأحداث العام المنصرم. في الواقع، وعلى مستوى الطلب المحلي، فإن زيادة الحد الأدنى للأجور، ومعدلات التبادل التجاري الإيجابية جراء انخفاض أسعار النفط، والطلب من قبل مليوني لاجئ يعيشون في تركيا، ساهمت جميعها بنمو جيد في حركة الاستهلاك الخاص.

ما تبقى هو الشأن النقدي، مع انخفاض في سعر الصرف الليرة التركية بنسبة ١٦% خلال العام ٢٠١٦ ليصل إلى ٣,٤٠ ليرة للدولار الأمريكي الواحد حالياً. مع الإشارة إلى أن الاحتياطات الخارجية لدى البنك المركزي بقيت على مستوى أقل من عتبة الـ ١٠٠ مليار دولار لتبلغ ٩٢,١ مليار دولار مقابل ٩٢,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥، وتغطي بالتالي نسبة ١٨,١% من الكتلة النقدية و ٦,٤ أشهر من الاستيراد، وهي أقل بعض الشيء من المعايير العالمية.

أما القطاع المصرفي، فقد شهد مناعة لافتة خلال العام. بحيث ارتفع إجمالي موجودات المصارف بنسبة ١٥,٨% مقيّمة بالليرة التركية من كانون الثاني إلى كانون الأول من العام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، ارتفعت القروض المصرفية بنسبة ١٦,٨% مقيّمة بالليرة التركية. كذلك نمت أرباح المصارف التركية بنسبة ٤٤,٠% عند تقييمها بالليرة التركية وبنسبة ١٨,٨% عند تقييمها بالدولار الأميركي في العام ٢٠١٦. كما وإن بنية القطاع المصرفي لا تزال متينة، مع نسبة ملاءة مرتفعة (١٥,٦%)، ونسبة قروض مشكوك بتحصيلها متدنية (٣,٢%)، وسيولة وافرة (٥٤ مليار دولار من الموجودات السائلة بالعملة الأجنبية، أي ما يعادل ٢٩% من الودائع بالعملة الأجنبية). عليه، فإن مجمل مؤشرات المكانة المالية للقطاع لا تزال ملائمة من حيث الربحية ونوعية الموجودات والسيولة والرسملة بشكل عام.

عام  
TA

## ٢- أهم سمات نشاط بنك عوده على أساس مجمع في العام ٢٠١٦

سجّلت الموجودات المجمّعة للمصرف في العام ٢٠١٦ زيادة إسميّة بقيمة ٢,١ مليار دولار أميركي، لتوازي ٤٤,٤ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ وتصل إلى ٥٥,٢ مليار دولار أميركي لدى احتساب الودائع الائتمانيّة وحسابات الأسهم والسندات المدارة. في هذا السياق يُعتبر هذا النمو إنجازاً بحّد ذاته نظراً لمدى تراجع العملات في تركيا (١٨%) ومصر (٥٨%)، بالإضافة إلى إخراج بنك عوده سوريا والبنك الأهلي السوداني من دائرة التجميع. وإذا أبطلنا التأثير السلبي لتدهور سعر صرف الليرة التركيّة والجنيه المصري مقابل الدولار الأميركي في الفترة ذاتها، تكون الموجودات المجمّعة لبنك عوده قد ارتفعت بما قيمته ٦,٢ مليار دولار أميركي، نتيجة ازدياد موجودات الوحدات في تركيا ومصر بما قيمته على التوالي ١,٢ و ٢,٩ مليار دولار أميركي .

في موازاة ذلك، ارتفعت ودائع الزبائن المجمّعة من ٣٥,٦ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠١٥ إلى ٣٦ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٣٤٦ مليون دولار أميركي. ومجدداً، إذا أبطلنا التأثير السلبي لتدهور سعر صرف الليرة التركيّة والجنيه المصري منذ نهاية كانون الأول ٢٠١٥، تكون الودائع المجمّعة قد ارتفعت بما قيمته ٣,٦ مليار دولار، أي بنمو نسبته ١٠%، متأتية بشكل أساسي من الوحدات العاملة في لبنان.

## ٢-١ نوعية محفظة التسليف

سجّل صافي التسليفات المجمّعة تراجعاً بنسبة ٣% بحيث بلغ ١٧,٣ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠١٦. وتسجل صافي التسليفات المجمعّة ارتفاعاً بنسبة ٩% لدى اعتماد سعر صرف ثابت للعمليّتين التركيّة والمصريّة كما في نهاية كانون الأول ٢٠١٥، أي بزيادة حقيقيّة قيمتها ١,٧ مليار دولار أميركي.

وتحقّق هذا النمو في موازاة تعزيز نوعية محفظة التسليف، إذ قامت الإدارة العامة في العام ٢٠١٦ برصد مؤونات صافية على محفظة التسليف بما يوازي ٣١٣ مليون دولار أميركي، منها ١٧٨ مليون دولار مؤونات ناجمة عن التقييم الإجمالي رُصدت تطبيقاً لتوصيات مصرف لبنان علماً أنها تشمل فائض للتماشي مع متطلبات المعيار المحاسبي IFRS9 المتوقّع تطبيقه بدأ من العام ٢٠١٨.

وعليه، بلغ إجمالي المؤونات الناتجة عن التقييم الإجمالي ٢٩٠ مليون دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، أي ما نسبته ٢% من الموجودات المرجحة بمخاطر الأئتمان الخاصة بمحفظة التسليف و ١,٦٧% من صافي

التسليفات، مقابل ٠,٩% في نهاية كانون الأول ٢٠١٥، وبذلك تشكل أعلى نسبة محققة منذ بدء النشاط في تركيا. في موازاة ذلك، شكّلت نسبة الديون المشكوك بتحصيلها ٢,٤% فقط من إجمالي التسليفات فيما حافظت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤنات المخصصة على مستواها البالغ ٦٨%، وهي تصل الى ١٠,٢% لدى احتساب الضمانات العينية. وعليه، انحسرت نسبة صافي الديون المشكوك بتحصيلها من إجمالي التسليفات من ٠,٩٣% في نهاية كانون الأول ٢٠١٥ إلى ٠,٨% فقط في نهاية كانون الأول ٢٠١٦.

## ٢-٢ إدارة السيولة

ارتفعت السيولة الأولية المجمّعة لبنك عودة (التي تتضمن الودائع لدى المصارف الأجنبية والمحلية، والودائع لدى مصرف لبنان) من ١٢,٦ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠١٥ إلى ١٥,٨ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، لتشكل ما نسبته ٤٣,٨% من إجمالي ودائع الزبائن (٣٥,٥% في الفترة المماثلة من العام الماضي). وتصل السيولة الأولية المجمّعة لبنك عودة الى ٢١,٧ مليار دولار أميركي عند إضافة شهادات الإيداع لدى مصرف لبنان، أي ما نسبته ٦٠,٥% من إجمالي ودائع الزبائن المجمّعة، و هي نسبة عالية مقارنة مع المتوسطات الإقليمية والعالمية.

ويبقى المعيار الأبرز للسيولة، السيولة الجاهزة بالعملات الأجنبية التي تشمل النقد والودائع لدى المصارف المركزية والمصارف الأجنبية. فقد بلغت السيولة الأولية بالعملات الأجنبية ما يوازي ١٢,١ مليار دولار أميركي، أي ما يشكل ٣٨,٣% من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية. وبقيت هذه السيولة تتركز حول التوظيفات لدى المصارف المركزية والتي شكّلت ٧٢,٧% من المجموع، في حين بلغت حصة الودائع بالعملات الأجنبية الموظّفة في مصارف أجنبية ما نسبته ٢٧,٣%، أي ١,٩ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ (باستثناء التوظيفات في الأدوات المالية المعاد شراؤها).

## ٢-٣ محفظة الأوراق المالية

لحظت محفظة الأوراق المالية المجمّعة انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٦ من ١٠,٢ مليار دولار أميركي إلى ٩,٩ مليار دولار أميركي وباتت تشكل ما نسبته ٢٢% من إجمالي الموجودات و ٢٧,٥% من إجمالي ودائع الزبائن. تغير تكوين محفظة الأوراق المالية اللبنانية في عام ٢٠١٦، أساساً بسبب مشاركة البنك في العمليات المالية الاستثنائية التي أتاحتها مصرف لبنان، فقد ازداد مجمل شهادات الإيداع المصدرة من قبل مصرف لبنان بالعملات الأجنبية في محفظة المصرف من ١,١ مليار دولار أميركي في نهاية ٢٠١٥ إلى ٥,٥ مليار دولار أميركي في نهاية ٢٠١٦ فيما تقلص تعرّض المجموعة لسندات اليوروبندز اللبنانية بالعملات الأجنبية من ٤٥٠ مليون دولار الى ٩ مليون دولار

خلال الفترة نفسها. في موازاة ذلك، بلغ تعرّض المجموعة للسندات السيادية غير اللبنانية ١,٣ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، ما نسبته ٤,٣% من إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية، من ضمنها سندات سيادية مصرية بقيمة ٥١٦ مليون دولار أميركي وسندات سيادية تركية بقيمة ٣٩٠ مليون دولار.

### ٢-٤ الرسملة

سجلت الأموال الخاصة للمجموعة ارتفاعاً بقيمة ٥٠٢ مليون دولار أميركي خلال العام ٢٠١٦ و تخطت عتبة الـ ٣,٥ مليار دولار أميركي لتصل الى ٣,٨ مليار دولار أميركي. تعود هذه الزيادة إلى عدة عوامل أهمها نمو رساميل منتج داخلياً (internal capital generation)، وزيادة الرأسمال في أوديانك بمشاركة مساهمين جدد، وإصدار الأسهم التضخيلية الجديدة من قبل بنك عودة والعمليات الاستثنائية الحاصلة مع مصرف لبنان. وتجدر الإشارة إلى التحسن المتواصل للعائد المتوسط للأموال الخاصة العادية الذي بلغ ١٤,٧% في نهاية العام ٢٠١٦. في موازاة ذلك، وصل إجمالي الأموال الخاصة النظامية إلى ما قيمته ٤ مليار دولار أميركي، ما تُرجم تعزيزاً لنسبة ملاءة المصرف - حسب معايير بازل ٣ - التي وصلت إلى ١٥,٣% في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، من ضمنها ٩,٤% نسبة حقوق حملة الأسهم العادية (CET1)، وذلك بالرغم من الانعكاس السلبي لتدهور سعر صرف العملتين التركية والمصرية مقابل الدولار الأميركي.

### ٢-٥ الربحية

حقّق بنك عودة نتائج جيدة في العام ٢٠١٦، على الرغم من هبوط أسعار الجنيه المصري والليرة التركية، حيث بلغت أرباحه الصافية المجمعة ٤٧٠ مليون دولار أميركي، بزيادة نسبتها ١٧% مقارنة مع العام ٢٠١٥. الجدير ذكره أن بنك عودة حقّق خلال العام ٢٠١٦ مداخيل استثنائية غير متكررة بما يقارب المليار دولار أميركي من جزاء مشاركته في العمليات المالية التي أتاحها مصرف لبنان بشروط مؤقتة ولفترة محدودة. والتزاماً بتوجيهات المصرف المركزي (التعميم الوسيط رقم ٤٤٦)، خصّص البنك هذه المداخيل الإستثنائية لرصد مؤنات ناتجة عن التقييم الإجمالي (١٧٨ مليون دولار أميركي) بحيث يشكل مجموع هذه المؤنات ٢% من الموجودات المرجحة بمخاطر الأنتمان الخاصة بمحفظة التسليف ومؤنات أخرى لتدني قيمة الشهرة لدى عدد من الوحدات (١٢٩ مليون دولار أميركي). إضافة إلى ذلك، قام البنك بإطفاء استثماراته في سورية والسودان، الأمر الذي استتبع تحمّل أعباء اضمحلال وأعباء أخرى ناتجة عن فروقات تحويل عملات أجنبية كانت مسجلة أصلاً ضمن الأموال الخاصة (٢٠٥ مليون دولار أميركي). وبناء على توصيات مصرف لبنان، خصّصت الإدارة العامة الرصيد المتبقي على النحو التالي: ٧٠% كاحتياطي لزيادة الرأسمال يُحتسب ضمن حقوق حملة الأسهم العادية (٢١١ مليون دولار أميركي) و ٣٠% كمطلوبات آجلة تُحتسب ضمن الأموال الخاصة المساندة (٩١ مليون دولار أميركي). وعليه، فإن هذه المداخيل الاستثنائية لم تؤثر إطلاقاً على النتائج الصافية المجمعة التي حققتها المجموعة، في حين أن أرباح بنك



عودة مصر وأوديا بنك في تركيا أسهمت بشكل اساسي في زيادة الأرباح المجمعة. وبدل تطور نسب نوعية الموجودات والتسليفات على مناعة محافظ هذه الوحدات في مناخ سياسي واقتصادي ضاغط.

وفي التفاصيل، نجم نمو الأرباح الصافية بوجه خاص عن نمو المردود الإجمالي بما قيمته ٨٢٣,٣ مليون دولار أميركي، أي ما نسبته ٦٠,٣%، متجاوزاً بذلك نمو النفقات التشغيلية المجمعة الذي بلغت نسبته ٣٥,١%، أي ما يوازي ٢٦٣,٢ مليون دولار، ما أسهم في تحسن إضافي للفعالية الإجمالية.

ونجم إزدياد المردود الإجمالي بشكل خاص من ازدياد هامش الفائدة بما قيمته ١٠٥,٥ مليون دولار أميركي مدفوعاً بتحسّن هامش الفائدة المجمع بما نسبته ٢٠ نقطة أساسية وسط ازدياد المردود من العمولات الاستثنائية ٧١٨ مليون دولار أميركي منها ٦٣٠ مليون دولار الناتجة عن العمليات الاستثنائية والتي تم اطفائها كما ذكر سابقاً.

في المقابل بلغت مخصصات الائتمان ٣١٣ مليون دولار أميركي منها ١٧٨ مليون دولار أميركي مؤونات التقدير الإجمالي و١٣٥ مليون دولار أميركي مؤونات خاصة. اضافة الى ذلك، فقد ارتفعت النفقات التشغيلية بقيمة ٢٦٣ مليون دولار أميركي لتصل الى ١,٠١٣ مليون دولار أميركي منها ٤٨٧ مليون دولار أميركي أعباء المستخدمين وملحقاتها.

استناداً إلى هذه النتائج، ارتفعت نسبة العائد على متوسط الموجودات من ٠,٩٦% في العام ٢٠١٥ إلى ١,١٠% في العام ٢٠١٦، فيما ارتفعت نسبة العائد على متوسط الأموال الخاصة العادية وبلغت ١٤,٧% في نهاية العام ٢٠١٦. في موازاة ذلك، ارتفعت القيمة الدفترية للسهم العادي من ٧,١ دولار أميركي في نهاية العام ٢٠١٥ لتوازي ٧,٥ دولارات أميركية في نهاية العام ٢٠١٦، فيما ازداد ربح السهم العادي من ٠,٩ دولار في العام ٢٠١٥ إلى ١,١ دولار في العام ٢٠١٦.

في المحصلة، تدلّ نتائج المصرف المحقّقة في العام ٢٠١٦ على مناعة المجموعة المرتكزة إلى تنوع مصادر الموجودات والأرباح، ما يتيح لها المحافظة على مكانتها المالية وتوطيد موقعها ضمن قائمة كبرى المجموعات الإقليمية بالرغم من الظروف التشغيلية الصعبة وخلق قيمة مضافة لكافة شركائها. في هذا السياق، وإضافة إلى البعد المالي، يحرص بنك عودة على تطوير وتكثيف التزامه بالمسؤولية المجتمعية للشركات (CSR)، والتي تقوم على خمس دعائم أساسية هي: حوكمة الشركات التي تقع في صلب عمليات صنع القرار، والتنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل وتمويل المشاريع الصغيرة، والتنمية البشرية وتنمية المجتمع وحماية البيئة.

في ضوء ما تقدّم، يدعوكم مجلس الإدارة إلى المصادقة على الحسابات، وبالأخص على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠١٦، وإبراء ذمّة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن إدارتهم خلال العام ٢٠١٦، كما يدعوكم المجلس إلى البتّ في مختلف المواضيع الأخرى الواردة على جدول الأعمال.

وفي الختام، ينتهز مجلس الإدارة فرصة انعقاد هذه الجمعية كي ينوّه بجمعيّكم الكريمة وبكل مساهم بمفرده، شاكرًا الجميع على الدعم الذي قدّموه للمصرف وللقّيمين على إدارته، وكي يثني في الوقت ذاته على جهود وإخلاص موظفي البنك، ويحيّي جميع عملائه على ثقتهم بالمؤسسة ومساندتهم لها.

مجلس الإدارة

